العدالة الاجتماعية مسئولية مشتركة

(2-2)

أ.د/ محمد أحمد الأفندي

إن العدالة الاجتماعية التي تجسد المضمون الاجتماعي للنموذج التنموي الجديد هي مسئولية مشتركة بين الدولة (الحكومة) والمجتمع بهيئاته ومنظماته الاجتماعية.

فلا أحد اليوم يجادل في دور الدولة في تحقيق التماسك الاجتماعي والاستقرار الاجتماعي والدولة عندما تقوم بهذا الدور ، إنما تحققه من خلال مقاربتين أساسيتين.

المقاربة الحقوقية التي تعني التحديد الواضح للحقوق الاجتماعية والاقتصادية في الدستور والقوانين والأنظمة ذات الصلة بمقاصد وأبعاد العدالة الاجتماعية.

والمقاربة العملية من خلال تحويل النصوص الحقوقية إلى آليات عمل وسياسات وبرامج للتنمية الاجتماعية التي من شأنها أن تجسد العدالة الاجتماعية بين الأفراد والتي أشرنا إليها في مقالنا السابق.

فالدستور اليمني الحالي يؤكد على جملة من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

ومنها ما ورد في المواد (24) ، (25) ، (26) ، (27) ، (28) ، (29) ، (31) التي أكدت على مبدأ تكافؤ الفرص لجميع المواطنين اجتماعياً واقتصادياً ، وسياسياً ، وثقافياً، وقيام المجتمع اليمني على أساس التضامن الاجتماعي القائم على العدل والحرية والمساواة والعمل والخدمة العامة، وحماية البحث العلمي .

كما أكد الدستور في مواده (41) ، (42) ، (43)، (44)، (45)، (46)، (47)، (48) ثم المادة (61) على المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات ،وحق الإسهام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكذلك على حق المواطنين جميعاً في التعليم والرعاية الصحية تكفلها الدولة وحق الضمان الاجتماعي وحرية التنقل ، ومع كل هذه الحقوق المنصوص عليها والتي لها علاقة بمضمون و مقاصد العدالة الاجتماعية، إلا أن الدستور لم يكن واضحاً بما فيه الكفاية فيما يتعلق بالتأكيد على مسئولية الدولة في ضمان العيش الكريم والحاجات الأساسية للمواطنين التي منها السكن اللائق والمياه النقية والغذاء الصحي باعتبارها حقوقاً تكفل كرامة الإنسان.

وقد انعكس هذا سلباً على ما جرى في العقود الماضية من تعامل غير مسئول وجاد فيما يتعلق بتصاعد مشكلتي الفقر والبطالة ونقص الخدمات واعتبارها مجرد اختلالات طبيعية خارجة عن الإرادة، وليست انتهاكات لحقوق الإنسان وحقه في العدالة الاجتماعية.

واستتبع ذلك غياب الرؤية الصحيحة للعلاقة بين العدالة الاجتماعية وشكل نظام توزيع الثروة والدخل التي هي جد علاقة وثيقة.

فطبيعة واتجاه نظم توزيع الدخل بين القوى الاقتصادية المشاركة في عملية الانتاج لا يمكن فصلها عن متطلبات العدالة الإجتماعية.

فإذا كان توزيع الدخل وفقاً لمبدأ المشاركة في الانتاج ، أي وفقاً للانتاجية الحدية للعامل (أو الموظف) مثلا يمثل نظاماً صحيحاً من الزاوية الاقتصادية.

إلا أنه ليس كافياً من زاوية العدالة الاجتماعية ، فلا يكفي أن تقرر الدولة أن توزيع الدخل يتم وفقاً لقوى السوق (أي وفقاً للانتاجية الحدية فقط) لأن ذلك ليس مقبولاً اجتماعياً ولأنه لا يحقق مستوى مقبولاً من العدالة ، وحتى في النموذج الرأسمالي لم يعد هذا مقبولاً ولذلك أجرى النظام الرأسمالي تعديلات على نظام توزيع السوق باستخدام الضرائب وتوفير الخدمات الاجتماعية لتصحيح قصور آلية السوق في توزيع الدخل.

> إننا بحاجة إلى قواعد دستورية واضحة في ما يتعلق بتحديد المرتبات والمعاشات والحد الأدنى والأعلى للأجور

وبالمقابل، فإنه لم يعد صحيحاً أن يتم توزيع الدخل وفقاً لنظام الحاجة وإهمال مبدأ المشاركة ، لأن ذلك ليس مقبولاً من زاوية العدالة الاجتماعية ولا من زاوية الكفاءة الاقتصادية معاً، فليس صحيحاً أن يتساوى الناس مساواة مطلقة وتامة بالرغم من اختلاف مواهبهم وقدراتهم.

وقد رفض ماركس نفسه مبدأ المساواة المطلقة في توزيع الدخل أثناء المرحلة الانتقالية للاشتراكية وكان يرى أن التوزيع بحسب مشاركة كل عنصر في الناتج يكون أكثر قبولاً.

لذلك أصبح اليوم من المعروف أن جميع نظم التوزيع في العالم تقوم على مبدأ المشاركة والحاجة، وذلك ما تطبقه تقريباً دول العالم، لأن هذا الاتجاه أصبح أكثر نجاعة في تحقيق الكفاءة الاقتصادية، والكفاءة الاجتماعية معاً وبالتالي أكثر قرباً من تحقيق العدالة الاجتماعية، وما هو مطلوب اليوم هو تصحيح العلاقة المغلوطة لسياسات الأجور وجعلها أكثر اتساقاً وانسجاماً مع كل من الكفاءة الاقتصادية والكفاءة الاجتماعية.

أي أننا بحاجة إلى قواعد دستورية واضحة فيما يتعلق بتحديد المرتبات والمعاشات والحد الأدنى والأعلى للأجور بما يتفق ومبدأ المشاركة في الانتاج، وكذلك مبدأ الحاجة. ولقد ظلت هناك ممارسات خاطئة في العقود الماضية لم تكن تتسق مع مقاصد العدالة الاجتماعية. وقد اتخذت هذه الممارسات الخاطئة مظاهر وصوراً مختلفة ومنها أن العدالة الاجتماعية لا تستقيم مع وجود تفاوت تنموي بين المحافظات وبين الريف والحضر، لا يستقيم الأمر في ظل 76% من السكان هم في الريف و 80% من الفقراء هم ريفيون ، هذا التفاوت يبدو واضحاً في مستوى توفر الخدمات الأساسية ، حيث بعض المحافظات تفتقر إلى الخدمات العامة والأساسية ، مقارنة بمحافظات أخرى.

هذا التفاوت بين المحافظات ، إنما يُعزى إلى غياب رؤية واضحة لتوزيع ثمار التنمية بين المحافظات طبقاً لمعايير العدالة الاجتماعية.

وليس صحيحاً كذلك أن يترك هذا التفاوت للاعتبارات السياسية أو قدرة جماعات الضغط المحلية للتأثير على المركز لاعتبارات سياسية أو انتخابية أو حزبية.

لذلك يتطلب الأمر مراجعة معايير توزيع الدعم المركزي بين المحافظات وكذلك معايير توزيع الثروة وفقاً للعدالة الاجتماعية بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية.

وإذا كان الاستقرار الاقتصادي يمثل هدفاً رئيسياً للسياسة الاقتصادية إلا أنه لا يُطلب لذاته فقط ولكن لأنه أيضاً يمثل شرطاً ضرورياً لتحقيق العدالة الاجتماعية، ومن ثم الاستقرار الاجتماعي والتماسك الاجتماعي، فعندما تنهار القدرة الشرائية لذوي الدخل المحدود بسبب التصاعد المستمر للأسعار وتباطئ الزيادة في الأجور وتدني الحد الأدنى والأعلى للأجور فإن ذلك يلحق أفدح الضرر بالمستوى المعيشي للطبقة الوسطى والفقيرة وصغار المزارعين والموظفين والعمال، وهذا يتناقض كلية مع العدالة الاجتماعية والحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين.

وعندما يتعرض المستهلكون لغلاء الأسعار أو التلاعب بالجودة والصلاحية للسلع أو استهلاك السلع المغشوشة المضرة بالصحة لضعف الرقابة على السلع المستوردة من حيث المواصفات والجودة مقابل دور ضعيف للدولة وجمعيات حقوق المستهلك، فإن هذا مضر بالعدالة الاجتماعية.

إن العدالة الاجتماعية تتعرض لعدوان وانتهاك كبير عندما لا تستطيع نسبة كبيرة من الطبقة الوسطى وذوي الدخل المحدود الاستفادة من أراضي الدولة وبرامج الإسكان ، بينما تستفيد القلة وأولئك الذين ارتبطو بشبكة ونظام المحسوبية من الوصول إلى التمويل من الصناديق والبنوك ومصادر التمويل الأخرى ، وأنه كذلك أمر مخل بالعدالة الاجتماعية عندما يعاني أصحاب الحرف اليدوية والتقليدية وهم يرون أن صناعاتهم تنهار لضعف البرامج الحكومية المحفزة ومنافسة السلع المستورة.

أو عندما يعاني طلاب المنح الدراسية من تمييز لأسباب غير موضوعية وعلمية لأن ذلك ينتهك مبدأ تكافؤ الفرص ، وليس من مقاصد العدالة الاجتماعية أن يكون هناك نظام للرعاية الصحية غير كفؤ، أو عندما يصبح أكثر من 50% من السكان غير قادرين على الحصول على الرعاية الصحية الحكومية أو عندما يكون هناك نظام صحي يقوم على الانتقائية والمحاباة ويفتقر لرؤية كلية يؤدي إلى تضييق نطاق التأمين الصحي وجعله مجر امتياز خاص لبعض المؤسسات دون الأخرى، إضافة إلى حرمان الموظفين والعاملين بالأجر اليومي أو العاطلين عن العمل من نظام التأمين الصحي وذلك مضر بالعدالة الاجتماعية.

هذه مظاهر تشير إلى أهمية إعادة النظر في مسئولية الدولة نحو تحقيق العدالة الاجتماعية، وهو دور ينبغي أن يكون رياديا من خلال الوضوح التشريعي وآليات وبرامج العمل التي تكفل العدالة الاجتماعية.

إن حصاد تجربة العقود الماضية، كان مخيباً للآمال فيما يتعلق بتحقيق العدالة الاجتماعية فليس من العدل في شيء أن ينتهي الأمر إلى انجاز تسوية ظالمة تم فيها مقايضة الحرية السياسية الشكلية بإصلاح اقتصادي منقوص لا يأبه للعدالة الاجتماعية ولم يؤد إلا إلى مراكمة الثروة عند القلة وزيادة الحرمان الاقتصادي لشريحة واسعة من السكان إضافة إلى تعميق الاستحواذ الاقتصادي للمؤسسات العامة وأراضي الدولة والأوقاف ومصادر التمويل في ظل غياب المساءلة والمشاركة وضعف دور المؤسسات الرقابية والقضاء.

العدالة الاجتماعية إذن هي مبدأ أصيل ومرغوب وإن كان تطبيقها قد يبدو للبعض بأنه عسير أو مُر، إلا أنها في النهاية مسئولية مشتركة بين الدولة والمجتمع، فإنجاز التماسك والاستقرار الاجتماعي هو أجدى وأنفع وأحلى مما يتصوره البعض من مرارة المناداة بالعدالة الاجتماعية.

ومسئولية المجتمع حتماً هي مسئولية موازية لمسئولية الدولة ، فالمجتمع القائم على الأخوة وقيم التعاون والتكافل التي يحض عليها الإسلام لها تأثير عميق على وجدان وضمائر الأفراد التي من شأنها أن تحقق التكافل الاجتماعي والتوازن الاجتماعي ((مثل المؤمنين في توادهم وتعاطفهم وتراحمهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى..) ، ومجتمعنا اليمني الحامل لهذه القيم قادر على الحفاظ على التماسك الاجتماعي ، فالناس أخوة وسواسية ، ومراكز الناس اجتماعياً لا تحدد وفقاً لحجم الثروة ولا لنوعية السلالة الاجتماعية ، ولا لحجم ما يمتلكون من قوة ، وإنما بالعمل الصالح والإيمان.

فلا يمكن للثروة أن تكون طريقاً للتسلط ولا السلطة مصدرا لمراكمة الثروة، كما أن الجمع بين السلطة والتجارة هي مفسدة تتناقض مع العدالة الاجتماعية مثلما أنها كذلك تخرب العمران.

والمجتمع اليمني بما يمتلك فيه من مؤسسات خيرية أضحت اليوم تشكل قطاعاً أهلياً كبيراً وقادراً على الاسهام في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال الزكاة والصدقات والأوقاف ودور القطاع الخاص في برامج التنمية الاجتماعية .

كما أن توافق المجتمع على أولويات التنمية الاجتماعية سيكون لها دور كبير في تعزيز العدالة الاجتماعية ليس فقط برعاية ذوي الاحتياجات أو الفئات الخاصة وإنما في الارتقاء بأفراد المجتمع وتحقيق مستوى معيشي مرتفع يليق بكرامة الإنسان ، ومن أمثلة هذا التوافق –التوافق على أفضل البرامج لإيصال دعم السلع الأساسية (المشتقات النفطية) إلى مستحقيه من الفقراء، وكذلك التوافق على تطوير آليات الدعم النقدي وزيادة كفائتها وفاعليتها من أجل أن تصل إلى الفقراء وليس إلى الأغنياء أو المتنفذين، هذا التوافق سيسهم في تحقيق الرضاء الشعبي من جهة وتحقيق المساندة الشعبية لحكومة الوفاق الوطني في المرحلة الانتقالية من ثورة التغيير السلمية، كما أن المجتمع ومن خلال منظمات المجتمع المدني والقطاع الأهلي بشكل عام يؤدي دوراً مهماً في ترسيخ الوعي المجتمعي بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للأفراد ، وحقاً فإن العدالة الاجتماعية هي مسئولية مشتركة بين الدولة والمجتمع.

* أستاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء – عضو الحوار الوطني الشامل – رئيس المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية.

وجهة مطر

أحمد غراب

هيكلة اليمني

صراحة وبدون مقدمات الشعب بحاجة الى هيكلة.

نريد هيكلة بذات الطريقة التي تهيكل بها الانسان الياباني بعد الحرب العالمية الثانية.

لانريد هيكلة بالطريقة الصومالية ولا الافغانية.

نحن والقوة من الله اكبر قوة بشرية في المنطقة ، ثلاثة ارباع السكان شباب فمتى نتعلم القدرة على العمل كشعب وليس كأفراد وأحزاب وقبائل ...؟!

هيكلة المواطن اليمني يعني بناءه كل مواطن يجب ان يعمل من أجل بلده، ان اكون يمنياً يعني ماذا اقدم لبلدي وليس ماذا يقدم لي بلدي ، يعني يمناً أعيش فيه ويعيش في.

وهذه الهيكلة تقتضي العدل والمساواة كل مواطن يعمل يكافأ ويترقى بعمله وليس بحزبه ولا بسياسته ولابقبيلته ولا بواسطته يعني حكاية تقاسم الوظيفة العامة سياسيا يجب ان تنتهي لأنها سبب كبير للاختلال والاضطراب والعنف والقهر النفسي الذي يعيشه الوطن والمواطن.

ندرك جيدا ان التقاسم السياسي والتحاصص الحزبي «كالسيوم» تم اللجوء اليه لمقاومة خطر هشاشة التسوية لكن مع زوال اسباب الاضطرار حان وقت هيكلة الوظيفة العامة للدولة ومناصبها وفق مبدأ من جد وجد ومن زرع حصد.

الاعتماد على الانسان اليمني يقتضي رمي عكاز التقاسمات والمحاصصات.

يقول المؤرخون سر نهضة اليابان شيئان اثنان هما: إرادة الانتقام من التاريخ، وبناء الإنسان ونحن والحمدلله لانريد ان ننتقم من تاريخ ولا من جغرافيا كل ما ينقصنا هو هيكلة وبناء الانسان اليمني ولكي يحدث ذلك يجب مكافحة الفاسدين والمرتشين حتى يعمل الجميع وحتى لاتظل شعارات " الملتزم حمار المعسكر " ، " جمل يعصر وجمل ياكل العصارة " ، " اللي يجمعه العصفور بسنة ياكله الجمل بلقمة ".

ماذا تصنع اليمن في الكرة الأرضية ؟

اليمني اليوم ليس الذي يزرع أو يصنع بل هو الذي يتظاهر مع الإصلاح ويبترع مع المؤتمر ويتضامن مع الاشتراكي وبالليل يدخل الفايسبوك ويكتب ذكريات مخاوي الليل؟!

العمود الفقري حقنا تلف من كثرة التخزينة والفسبكة والبطالة.

مستهلكون عاجزون عن صنع عود كبريت أو تصدير ابرة أو مرتق !!

نضيع أوقاتنا في إضعاف بعضنا بدلا من بناء انفسنا !

نغرق في خلافاتنا السياسية والمذهبية والقبيلية ولاننقد انفسنا بالنهوض الاقتصادي والتكنولوجي !!

عدد سكان اليابان ستة اضعاف عدد سكان اليمن ولايوجد فيها ثروات طبيعية كتلك الموجودة في اليمن وخمسة وثمانين بالمائة من ارضها بركانية ومتناثرة الى اربعة آلاف جزيرة ونحن عندنا والحمدلله شواطئ ممتدة بطول الفين وثلاثمائة كيلومتر ومناخ هو الاجمل في العالم وارض زراعية ترابها مسك ، وثروة سمكية لاتحظى بها دولة اسيوية من دول النمور السبع ومع ذلك لم نحصل على رتبة قط أو حتى فأر آسيوي.. يا شماتة توم وجيري فينا.

اذكروا الله وعطروا قلوبكم بالصلاة على النبي

Ghurab77@gmail.com

شكراً هادي ..

الحسن الجلال

من حق شباب الثورة الآن الزهو بثورتهم اليوم وتذكره كيوم من أيام انتصارات الثورة المباركة .. فاليوم واليوم فقط نستطيع أن نقول أن الثورة قد نجحت في فرض إرادتها في التغيير وبناء يمن أفضل.

فما تحقق أمس لم يكن تجسيدا لإرادة الرئيس عبدربه منصور هادي وحسب كما أنها لم تكن إرادة المجتمع الدولي أو مهندسي المبادرة الخليجية، وإنما كانت إرادة شباب اليمن الذين صنعوا ثورتهم لبناء وصناعة مستقبل البلاد ومستقبلهم وإسدال الستار على ثلاثة عقود من المحاباة والتمييز والتوريث الذي امتد إلى كل شيء في اليمن بما في ذلك المؤسسة العسكرية التي ماهي إلا درع الوطن وحصنه الأخير .. والآن تقف اليمن أمام بناء جيش يمني وطني ينتمي لليمن ولا شيء غير اليمن، فلا رئيس ولا قبيلة ولا محسوبية تدخل ضمن انتمائه الأوحد لهذا التراب الطاهر.. جيش يمكن الاعتماد على حمايته للوطن والمواطن وليس حمايته لمقعد أو قبيلة أو أسرة ..وهو أمر وحده كفيل بإدخال السرور إلى قلب كل يمني في شتى بقاع الأرض .. نعم يحق لنا اليوم أن ننتشي فرحا بعودة الجيش إلى أحضان الوطن وانتهاء عهد الموالاة والمحاباة والارتهان .. نعم يحق لنا اليوم أن نزهو بإرادتنا، إرادة شباب اليمن الذين انتفضوا ضد استلاب مستقبلهم وإرادتهم وتطلعاتهم .. إرادة الشباب التي حسمت الأمر لمصلحة الوطن ومستقبله وستكون هي الضمان الأقوى لتحقيق بقية أهداف الثورة اليمنية سواء في بناء الدولة المدنية أو استكمال بناء الجيش أو استعادة ثرواتنا المنهوبة بل وفي إنجاح مؤتمر الحوار الوطني.

> اليوم نستطيع أن نقول أن الثورة قد نجحت في فرض إرادتها

قراءة سياسية لقرارات الجيش

عارف الصرمي

فعلها الرئيس هادي أخيرا، وأصدر قراره الذي لفظ علي محسن وأحمد علي خارج قيادة الجيش! وهو قرار جريء وشجاع بكل المقاييس وانتظره الجميع بالداخل و الخارج، ولعل الرئيس هادي يتحسس طريقه نحو استبدال مراكز النفوذ والقوة والتي – طالما بقيت – فإن الرئيس سيكون بلا شك الحلقة الأضعف!

فالمرحلة الأولى من قرارات الهيكلة أطاحت بمسميات الفرقة الأولى مدرع والحرس الجمهوري وجعلت أحمد علي وعلي محسن بغير صفة شرعية تحت سقف الدستور والقانون! وجاءت هذه المرحلة الثانية من قرارات الهيكلة لتجرفهما نهائيا خارج قيادة الجيش، ولتبقي على محسن مستشارا لرئيس الجمهورية لشئون الدفاع والأمن بصلاحيات مجهولة! ولتأخذ أحمد علي سفيرا خارج الحدود! فيمضي التوازن العسكري والسياسي في البلاد حرا طليقا من قبضتهما الحديدية! خاصة مع هذا النمط من التفكير المصحوب بطول النفس والقدرة المدهشة للرئيس هادي على تحويل كل الأزمات التي يفتعلها خصومه أمامه- بضرب خدمات الكهرباء والغاز والنفط وإقلاق الأمن وحوادث الاغتيالات- إلى فرص ذهبية له وللجمهورية اليمنية الثانية.

القرارات هذه تأخرت كثيرا بالتزامن مع وجود علي عبدالله صالح داخل البلاد، فما أن غادر إلى الرياض حتى تنفست هذه القرارات الصعداء وخرجت كلها دفعة واحدة كزفرة هائجة! ما يعني بالضرورة أن القرارات جاءت بإرادة محلية مسنودة بارتفاع اليد الغليظة للحليف الأمريكي الغربي والسعودي الإقليمي بوقت واحد في وجه الطرفين اللذين استأصلهما القرار من قيادة المؤسسة العسكرية!

وإن كان الأمر برمته يعيد إلى الأذهان حقيقة أن الرياض لا تزال هي مطبخ الأحداث المفصلية في تاريخ اليمن! فصالح وقع في الرياض على المبادرة الخليجية وتنحيه عن الحكم العام الماضي، وحين عاد إليها الأسبوع الماضي خرجت هذه القرارات الجديدة! وهو ما يفسر الترحيب العاجل لأحمد علي وعلي محسن بالقرارات التي أطاحت بهما!

وتشكل هذه القرارات انفراجة كبيرة في وجه اليمن لأنها- بعد تنفيذها- ستنهي انقسام الجيش وتبعا لذلك فتقضي على شبح الحرب الأهلية والعودة للمربع صفر، بذات القدر الذي تطمئننا على حضرموت خصوصا والوحدة الوطنية بشكل عام و فوق كل ذلك بناء جيش وطني غير جهوي ولا عشائري أو قبلي عشعش فيه الفساد لدرجة وجود أكثر من 120 ألف اسم جندي وهمي فضلا عن صفقات السلاح المشبوهة والطائرات التي تسقط على رؤوس المواطنين وما خفي كان أعظم!

في بلد تسبب انقسام الجيش فيه بتنامي الإرهاب وتخلق جماعات العنف! كما تملك هذه القرارات- بعد تنفيذها- أن تعبر باليمن نحو الانتخابات الرئاسية القادمة بثقة كبيرة من تربع الرئيس هادي ثانية على عرش الرئاسة!

لكن الحصافة السياسية كعادتها لا ترفع سقف التوقعات ولا تطلق العنان لأحلام اليقظة! فالظاهر أمامنا بعد إعلان القرارات وحتى بعد أن يتم تنفيذها، أن الجنرال علي محسن باق في صنعاء مستشارا للرئيس وليس للقائد الأعلى! وهو ما يجعله قريبا للرئيس هادي في الوقت الذي يحتفظ فيه بأدوات نفوذه وعوامل قوته التي طالما جعلته الرجل الثاني بقدرات الرجل الأول!

صحيح أن القرارات الأخيرة قد نزعت عنه الشرعية وجردته من موقع القيادة، لكن نفوذه المتجذر في مختلف مفاصل الجيش والحياة السياسية والوظيفة العامة ورجاله الذين صنعهم وادخرهم لهذه الظروف سيجعلونه حاضرا -بكل تأكيد- وإن بدرجة أقل عما كان! وتحويل موقع الفرقة المدرعة إلى حديقة عامة تحمل اسم اليوم الذي انضم فيه للثورة ما هو إلا تخليد له واعتراف بدوره في الثورة، وهو بهذا يستحق ذلك!

وباستثناء أن الطرف الآخر لم يكن ولن يكون قريبا من الرئيس، فإن خروج أو إخراج أحمد وطارق وعمار خارج الحدود- يضيف فقط لما ينطبق عليهم مما ذكرته عن الجنرال- أنهم سيكونون خارج البلاد بعيدين عن التواصل المباشر مع قوى المركز والأطراف للتحضير والاستعداد للانتخابات البرلمانية والرئاسية القادمة العام المقبل، وهم يستحقون ذلك! وإلا عادت عقارب الساعة إلى الوراء، ليبدو القنصل عمار أمام لعب دور أمني استخباري في القرن الأفريقي وفقا لطبيعة الحضور اليمني الذي بدأ في عهد صالح داخل اثيوبيا والقرن الأفريقي وخصوصا ما ارتبط حينها بظهور القرصنة البحرية! وهو ما سيبدو ملائما للوكيل السابق للأمن القومي اليمني.

غير أن احتفاظ الخليج بمقدمتهم السعودية بمطبخ الأحداث وشخوصها قد يعني هنا أمرا أبعد بكثير عن كل ما سبق! فرموز العهد الملكي الإمامي من بيت حميد الدين يعيشون في السعودية كأمراء، والعملية السياسية في اليمن تجري وفقا للمبادرة الخليجية، وفي حال عدم رضى الخليج عن سير الأداء، فإن عودة علي سالم البيض إلى واجهة الأحداث في الجنوب هذه الأيام يمكن أن تتكرر في الوقت المناسب مع صالح المتواجد في الرياض والسفير أحمد في الإمارات!! وأما طارق وهاشم فالظاهر أنهما " الحيطة القصيرة" في حسابات الوزن والنفوذ لمختلف الأطراف في الداخل والخارج!!

وإذا تفحصنا الصورة الكبيرة من زواياها المختلفة، سنجد أن سنحان وعائلة الأحمر- التي كانت اليمن ببحرها وبرها وسمائها تحت قبضة جنرالاتها- قد دفعت ثمنا باهظا لانقسامها على نفسها! ففشلهم في إدارة البلاد واقتتالهم مع بعضهم جعلهم الفاتورة التي تدفعها اليمن اليوم!! ولن تبكي عليهم البواكي، لأنهم حين اتفقوا ظلمونا وحين اختلفوا قتلونا!! فكان اتفاقهم مشكلة واختلافهم مشكلة أكبر، لكنها أطاحت بهم جميعا بضربة واحدة وبقرار واحد!!!

وعلى قاعدة المثل الشهير "أكلت يوم أكل الثور الأسود" فإن الإطاحة بأحمد علي وعلي محسن ويحيي وعمار وطارق وهاشم قد بدأت في اليوم الذي اقتتل فيه الحرس مع الفرقة! وخطها صالح بيده في اللحظة التي وقع فيها على المبادرة الخليجية وتخليه عن الرئاسة!!!!

ليبقى السؤال الآن، وماذا بعد؟! هل حقا أن هذه القرارات ستقرأ الفاتحة على ضريح مراكز القوة والنفوذ التي حكمت البلاد وتقاسمت ثرواته منذ 17 يوليو 1978 م حين وصل صالح الحكم على رؤوس الثعابين؟!!

تقديري أن الحال قد يبقى على ما هو عليه فترة قصيرة وقد تطول قليلا أمام تفكك وارتخاء القبضة الحديدية للمركز المقدس في صنعاء! فالقوة والنفوذ لا تتبخر بقرار لكنها تخضع مع الوقت لعمليات التحلل الطبيعي من داخلها! وأجزم بأنها ستتسرب من بين أيديهم وأمام أعينهم وبخاصة حين يجف الضرع ويصبحوا جميعا واديا غير ذي زرع!!

لكني أستطيع القول من الآن، لسيادة الجنرال وسعادة السفير .... وداعا !!!.

الثورة ALTHAWRAH DAILY
يومية ☐ سياسية ☐ جامعة ☐ تأسست في 29 سبتمبر 1962م

نائب رئيس مجلس الادارة للصحافة
نائب رئيس التحرير
مروان أحمد دماج
dammajm@yahoo.com

نائب رئيس مجلس الادارة للشؤون المالية والموارد البشرية
خالد أحمد الهروجي
haroji@gmail.com

مدير التحرير
علي محمد البشيري
albasheri72@Gmail.com

نواب مدير التحرير
جمال فاضل - أحمد نعمان عبيد
نبيل نعمان مقبل - علي عبده العماري

سكرتير التحرير
سليمان عبدالجبار

تصدر عن مؤسسة الثورة للصحافة والنشر
WWW.ALTHAWRANEWS.NET
الاشتراك السنوي : في الداخل للهيئات والأفراد 22.000 ريال
في الخارج 150$ بالاضافة إلى رسوم البريد
الإدارة العامة : صنعاء - شارع المطار | تحويلة : 321528 - 321532/3
330114 - 322281/2 فاكس : 332505

المبيعات : 274039 فاكس : 2700064 | الإعلانات : 274038 فاكس : 274035 | التوزيع : 274037 | الفروع > عدن > 231783 فاكس : 233354 تعز > 220800 فاكس : 220900 الحديدة > 245482 فاكس : 211537 حضرموت > 303930 فاكس : 303931 إب > تلفاكس : 400251 الضالع : تلفاكس : 232994 أبين > تلفاكس : 602096 عمران > تلفاكس :613388